



مطابقة الكلام لمقتضى الحال في القرآن الكريم

مطابقة الكلام لمقتضى الحال في القرآن الكريم

الكاتب: قاسم عثمان جبق - ماجستير في اللغة العربية - باحث دكتوراه

تمهيد:

يُعرّف علم المعاني بأنّه علْمٌ يُعرّف به أحوال اللفظ العربيّ التي بها يُطابق مُقتضى الحال^١، ولمكانة مُصطلح المُطابقة وأهميته قرّنت البلاغة به، فالبلاغة هي: "مُطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته"^٢.

ومُصطلح الحال يُرادف في أغلب استعمالاته عند علماء البلاغة مصطلح المقام، وكلا المصطلحين يُقصدُ بهما مجموعة الظروف والمُلابسات التي تلازم النّشاط اللغويّ. وقد عرّفت الحال بأنّها: الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يضبط إيقاع كلامه وفقّ الوضع المنشود، ومعنى ذلك أنّ الأحوال أو المقامات هي مجموعة المؤثرات (غير اللغويّة) التي تُوجّه لغة الكلام البليغ؛ بحيث تترك فيه سماتٍ تعبيريةً تُوائمها وتنوّع بتنوّعها، وهذه السمات هي ما سمّاها السكّاكي وغيره في تعريف المعاني السابق بخواصّ التراكيب، وهذه الخواصّ هي ما يقتضي الحال ذكرها، أو ما يُعرّف بمقتضى الحال حسب اصطلاح هؤلاء البلاغيين^٣.

^١ - جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجبل، بيروت، ط ٣، ١٩٩٣ م، ١ / ٥٢.

^٢ - المصدر السابق، ١ / ٤١.

^٣ - يُنظر: د. حسن طبل، دراسات في علمي المعاني والبديع، دار الزهراء، د. ت، ص ١٢ - ١٤.



أولاً: مطابقة الكلام لمقتضى الحال

تعدُّ فكرة مطابقة الكلام لمقتضى الحال، أو المقام، محورَ البحث البلاغيِّ، ف " هي الفكرة الجوهرية التي أترت تأثيراً كبيراً في توجيه البحث البلاغيِّ وتحديد كثير من مساراته في شتى عصوره، لقد صارت هذه المطابقة هي غاية البحث في علمي المعاني والبيان " ^١.

فهذا زكريّا - عليه السّلام- لَمَّا بُشِّرَ بـغلام يقول: ﴿... رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ ^٢؛ فالمقام والحال مقام مُتَرَدِّدٍ غير مُتَيَقِّنٍ من إمكانية الولادة، ويسوقُ زكريّا - عليه السّلام- لذلك دليلين منطقيين يؤكِّدان تردُّده، أمّا الدليل الأوّل فعن زوجته، وأمّا الدليل الثّاني فكبره. وهذان الدليلان يُناسبان المقام الذي هو فيه.

ولعلَّ بشر بن المُعْتَمِر ^٣ أوّل مَنْ ذكّر فكرة المُطابِقة في صحيفته المشهورة فقد قال: " وإمّا مدار الشّرف على الصّواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكلِّ مقامٍ من المقال " ^٤، ويمكننا أن نفهم من عرّضه فكرة المطابقة أنّ عناصر ثلاثة تنظمها، هي: عنصر المعنى، وعنصر المُستقبل أو المُخاطب، وعنصر المقام أو الحال الذي صار معيّن التحليل ^٥.

ويعلق الدكتور شوقي ضيف - رحمه الله - على الفكرة السابقة فيقول: " يمضي بشرٌ فيصوّر كيف أنّ المتكلم ينبغي أن يوازن موازنة تامّة بين معانيه وأقدار الأحوال وأقدار المُستمعين، أو بعبارة أخرى ينبغي أن يلائم في دقّة بين كلامه وبين معانيه وموضوعاته، كما يلائم بينه وبين المُستمعين ومن يُوجّه إليهم الحديث. وبشرٌ بذلك يرسم في دقّة الفكرة اليونانية التي تدعو إلى الملاءمة بين الكلام وأحوال السّامعين ونفسيّاتهم " ^٦.

ويوضّح أبو يعقوب السّكاكيُّ تلك العلاقة بين الكلام ومقتضى الحال القائمة على المطابقة فيقول: "لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَدَارَ حُسْنِ الْكَلَامِ وَقُبْحِهِ عَلَى انْتِطَابِقِ تَرْكِيْبِهِ عَلَى مُقْتَضَى الْحَالِ، وَعَلَى لَا

^١ - د. عبد الحميد هنداي، جماليات سورة البقرة، مطبعة مصر، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٢، ١٣.

^٢ - سورة مريم، ٨/١٩.

^٣ - بشر بن المعتمر رأس من رؤوس المعتزلة، ت ٢١٠هـ.

^٤ - الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٣٥٦هـ)، البيان والتبيين، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٩٩٨م، ١/ ١٣٥، ١٣٦.

^٥ - ينظر: إبراهيم الخولي، مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، دار البصائر، ط١، ٢٠٠٧م، ص ٤١.

^٦ - د. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط٩، دت، ص ٤٥.



انطباعه، وَحَبَّ عَلَيْكَ أَيُّهَا الْحَرِيصُ عَلَىٰ أَزْدِيَادِ فَضْلِكَ... أَن تَرْجِعَ إِلَىٰ فِكْرِكَ الصَّائِبِ، وَذَهْنِكَ الثَّاقِبِ، وَخَاطِرِكَ الْيَقِظَانَ، وَانْتِبَاهَكَ الْعَجِيبَ الشَّانَ، نَاطِرًا بِنُورِ عَقْلِكَ، وَعَيْنَ بَصِيرَتِكَ، فِي التَّصْفُوحِ لِمَقْتَضِيَّاتِ الْأَحْوَالِ فِي إِيرَادِ الْمُسْتَنْدِ إِلَيْهِ عَلَىٰ كَيْفِيَّاتٍ مُّخْتَلِفَةٍ، وَصُورٍ مُّتَنَافِيَةٍ، حَتَّىٰ يَتَأْتِيَ بُرُوزَهُ عِنْدَكَ لِكُلِّ مَنزِلَةٍ فِي مَعْرِضِهَا... فَتَعْرِفَ أَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي طَيِّ دِكْرِهِ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي تَعْرِفَهُ: مُضْمَرًا، أَوْ عَلَمًا، أَوْ مَوْصُولًا، أَوْ اسْمَ إِشَارَةٍ، أَوْ مُعْرَفًا بِاللَّامِ، أَوْ بِالِإِضَافَةِ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي تَعْقِيهِ بِشَيْءٍ مِنَ التَّوَابِعِ الْخَمْسَةِ، وَالْفَصْلِ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي تَنْكُرَهُ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي تَقْدِيمَهُ عَلَى الْمُسْتَنْدِ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي تَأْخِيرَهُ عَنْهُ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي تَخْصِيصَهُ أَوْ إِطْلَاقَهُ حَالَ التَّنْكِيرِ، وَأَيَّمَا حَالٍ يَقْتَضِي قَصْرَهُ عَلَى الْخَبَرِ^١.

ومن كلِّ ما سبق عرضُه وتبيانه تَتَّضِحُ لَنَا قِيَمَةُ الْحَالِ، فَلَا مَنَاصَ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَالِ أَوْ الْمَقَامِ قَبْلَ دِرَاسَةِ أَيِّ نَصٍّ.

^١ - السَّكَّاقِي، أَبُو يَعْقُوبَ يَوْسُفَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ (ت ٦٢٦هـ)، مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ضَبْطُهُ وَكُتِبَ هُوَ امشهُ وَعَلِقَ عَلَيْهِ نَعِيمُ زُرْزُورٍ، دَارُ الْكُتُبِ الْعَمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ط ٢، ١٩٨٧م، ص ١٧٥.



ثانياً: مطابقة الكلام لحال المخاطب

إنَّ النَّاطِرَ فِي كِتَابِ الْبَلَاغَةِ يَسْتَرَعِي انْتِبَاهَهُ اهْتِمَامُ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ بِحَالِ الْمَخَاطَبِ غَالِباً، وَلَا رَيْبَ فِي أَنَّ الْعِنَايَةَ بِحَالِ الْمُتَكَلِّمِ أَمْرٌ مُهِمٌّ، وَلِذَلِكَ نَرَى جُلَّ الْبَاحِثِينَ قَدْ اِهْتَمُّوا بِمُطَابَقَةِ الْكَلَامِ لِحَالِ الْمَخَاطَبِ، الْأَمْرَ الَّذِي لَمْ يَفْسَحْ لَهُمْ مَجَالاً لِإِعْطَاءِ مُطَابَقَةِ الْكَلَامِ لِحَالِ الْمُتَكَلِّمِ الْإِهْتِمَامَ ذَاتَهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ عُنْصُرِي الْكَلَامِ الرَّئِيسِينَ هُمَا: الْمُتَكَلِّمُ وَالْمَخَاطَبُ.

وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْكُتُبَ الَّتِي صُنِّفَتْ فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ، وَلَا سِيَّمَا عِلْمِ الْمَعَانِي، تَبْحَثُ فِي الْمَعَانِي الَّتِي تَدُورُ حَوْلَ حَالِ الْمَخَاطَبِ، وَقَدْ قَصَرَ عُلَمَاءُ الْبَلَاغَةِ الْقَدَامَى جُلَّ اِهْتِمَامِهِمْ فِي الْمَوْضُوعَاتِ الَّتِي تَبْحَثُ عَنِ الْمَعَانِي الْمُتَوَلِّدَةِ مِنْ مُحَاطَبَةِ الْمُتَكَلِّمِ السَّمَاعِ (الْمُتَلَقِّي)، وَمَا هِيَ الطَّرُقُ الَّتِي مِنْ خِلَالِهَا أُوْصِلَ الْمَعَانِي إِلَى الْمَخَاطَبِ؟ وَكَيْفَ وَصَلَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي إِلَيْهِ؟ وَكَيْفَ تَلَقَّى هُوَ الْمَعَانِي الْمَقْصُودَةَ؟

إِنَّ فِكْرَةَ تَغْلِيْبِ حَالِ الْمَخَاطَبِ عَلَى حَالِ الْمُتَكَلِّمِ نَرَاهَا وَاضِحَةً فِي جَمِيعِ كُتُبِ الْبَلَاغَةِ الْقَدِيمَةِ، وَلَهَا حُضُورٌ وَاضِحٌ فِي مُعْظَمِ الْمُصَنِّفَاتِ الْبَلَاغِيَّةِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي مَا فَتَيْتَ تَنْهَلُ مِنْ كُتُبِ عُلَمَاءِ الْبَلَاغَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَبِالْعُودَةِ إِلَى صَحِيفَةِ بَشْرِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ السَّابِقِ ذِكْرُهَا، فَإِنَّا نَسْتَطِيعُ، مِنْ خِلَالِ قِرَاءَتِهَا بِتَمَعْنٍ، أَنْ نَتَبَيَّنَ أَنَّهُ رَكَّزَ عَلَى مَحْوَرِي الْكَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ، إِذْ يَقُولُ: "يَنْبَغِي لِلْمُتَكَلِّمِ أَنْ يَعْرِفَ أَقْدَارَ الْمَعَانِي، وَيُوزَنَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَقْدَارِ الْمَسْتَمْعِينَ وَبَيْنَ أَقْدَارِ الْحَالَاتِ، فَيَجْعَلُ لِكُلِّ طَبَقَةٍ مِنْ ذَلِكَ كَلَاماً، وَلِكُلِّ حَالَةٍ مِنْ ذَلِكَ مَقَاماً، حَتَّى يُقْسِمَ أَقْدَارَ الْكَلَامِ عَلَى أَقْدَارِ الْمَعَانِي، وَيُقْسِمَ أَقْدَارَ الْمَعَانِي عَلَى أَقْدَارِ الْمَقَامَاتِ، وَأَقْدَارِ الْمَسْتَمْعِينَ عَلَى أَقْدَارِ تِلْكَ الْحَالَاتِ".^١

وِيرَى عُلَمَاءُ اللُّسَانِيَّاتِ أَنَّ الْغَايَةَ مِنْ أَدَاءِ الْكَلَامِ فِي مَوْضُوعٍ مَا هِيَ الْمَخَاطَبُ وَحْدَهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّوَاصُلَ بَيْنَ الْبَشَرِ يَقُومُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَرْكَانٍ، هِيَ:

- ١- الْمُتَكَلِّمُ (الْمُرْسِلُ)
- ٢- الْمَخَاطَبُ (الْمُرْسَلُ إِلَيْهِ)
- ٣- السِّيَاقُ، أَوْ الْمَقَامُ أَوْ الْحَالُ، وَهُوَ جَمْلَةُ الْعَلَاقَاتِ الَّتِي تُكْتَبَفُ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمَخَاطَبُ مَعاً.
- ٤- الْخُطَابُ، وَهُوَ النَّصُّ، أَوْ التَّعْبِيرُ الَّذِي أَنْشَأَهُ الْمُتَكَلِّمُ.^٢

^١- الجاحظ، البيان والتبيين، ١/ ١٣٨، ١٣٩.

^٢- ينظر: إبراهيم الخولي، مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، ص ٢١، ٢٢. ويوسف بن عبدالله بن محمد العلوي، رعاية حال المخاطب في أحاديث الصحيحين (دراسة بلاغية تحليلية)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه، الرياض، ١٤٢٩هـ، ص ١٣.



ولا شكَّ في أنَّ للركنَيْن المرسل والمرسل إليه الأولويَّة في مختلف حالات الخطاب، فهما يتأثران بعدة عوامل من مثل البيئة الاجتماعية، ومستوى التعليم، وطرائق التفكير، والجنس، والعمر، وغير ذلك، وهذه العوامل، على اختلافها واختلاف درجة تأثيرها، هي التي تصنع حالي المتكلم والمخاطب في أثناء التَّخاطب. ولا يكون التَّأثر بحال المتكلم وحده، ولو كان مُنشئاً الكلام، كما لا يكون التَّأثر بحال المخاطب وحده، ولو كان هو المعنيَّ بالكلام، ولا يكون التَّأثر بالسِّياق الذي حصل فيه التَّخاطب، فالبلِغ يُراعي تلك الأحوال كلَّها.

ونستطيع أن نعرض لبعض الأدلَّة التي تؤكد فكرة تركيز علماء البلاغة في مُصنَّفاتهم على حال المُخاطب دون حال المُتكلم، فبحث الخبر خير دليل على ما نذهب إليه، فقد قسَّمه العلماء ثلاثة أضرب، هي:

١- الخبر الابتدائي، ويكون فيه المُخاطب خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، ولا يؤكِّد له، لأنَّ حلَّو ذهنه يجعل الخبر يتأكد في نفسه من دون الاستعانة بأية أداة من أدوات التوكيد.

٢- الخبر الطلبي: ويكون فيه المُخاطب متردداً في قبول الخبر، ويحسُّ تقويته بمؤكِّد واحد بُعية إزالة تردُّد المُخاطب، وتحقيق مضمون الخبر لديه، وقد سُمِّي بالطلبي، لأنَّه مسبوق بطلب المُخاطب بلسان المَقام أو بلسان الحال.

٣- الخبر الإنكاري: ويكون فيه المُخاطب مُنكراً للحكم، ولذلك يجب توكيده بمؤكِّد أو أكثر بحسب درجة إنكار المُخاطب قوَّة أو ضعفاً، فكُلَّمَا ازداد إنكاراً زِيدَ في التوكيد.

وقد استشهد علماء البلاغة على الضَّريين الثَّاني والثَّالث من أضرب الخبر بقوله تعالى:

﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ * إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ﴾^١.

فعندما وُوجه الرُّسل بتكذيب أصحاب القرية لهم قالوا: ﴿إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾، وهو كلام خبريٌّ مؤكِّد بمؤكِّدين، هما: (إنَّ) والجملة الاسميَّة، فلمَّا بالغ أصحاب القرية في تكذيب الرُّسل، واشتدَّ إنكارهم، أعاد الرُّسل كلامهم الخبريَّ مُضَيِّفِينَ إليه مُؤكِّداتٍ أكثر إذ قالوا: ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ﴾، وهو كلامٌ خبريٌّ مؤكِّد بأربعة مؤكِّدات، هي: (إنَّ)، واللَّام المُزخَلِّفة والجملة الاسميَّة،

^١- سورة يس، ١٣-١٦.



والتكرار.

ولله دُرُّ الرَّخْشَرِيِّ الذي أضاف مؤكداً خامساً إذ قال: "فإن قُلْتَ: لِمَ قِيلَ: إِنَّا إِلَيْكُمْ مرسَلونَ أولاً، وَإِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلونَ آخِراً؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الْأَوَّلَ ابتداءٌ إخبارٍ، والثَّانِي جوابٌ عن إنكارٍ. وقوله: رَبُّنَا يَعْلَمُ جارٍ مُجَزَى القسم في التوكيد".^١

ويعدُّ الكلام الخبريُّ الذي يأتي مُطابِقاً لحالٍ من الأحوال السَّابِقة خبراً وارداً على مُقْتَضَى الظَّاهر، أي أنه يُرَاعَى فيه ظاهر حال المُخاطَب، وقد يأتي الخبر مُخالفاً لمُقْتَضَى الظَّاهر فيخرج على خلاف الظَّاهر. فقد يُنَزَّلُ غير السَّائل المُتَرَدِّدِ في تصديق الخبر منزلة السَّائل، وذلك إذا قُدِّمَ إليه شيءٌ عن الخبر فَجَعَلَ ينظر ويسأل عن الخبر، إذ يُصَبِّحُ تَرْقُبُهُ في منزلة التَّرَدُّدِ، فيؤكِّد له الكلام على الرَّغم من خلوِّ ذهنه.

ويستشهد علماء البلاغة على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِفُونَ﴾^٢، فقوله تعالى: إِنَّهُمْ مُعْرِفُونَ، يُوجِي في الظَّاهر إلى أنه لا يحتاج إلى توكيد، لأنَّ نُوحاً - عليه السَّلام - غيرُ سائل مُتَرَدِّدٍ فِيمَا سَيُؤَوَّلُ إليه حال قومه، ولكن تَقَدَّمَ قوله تعالى: ﴿فَأَوْحِينَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِينَا وَلَا تُخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^٣ جعل المَقام مَقام تَرَدُّدٍ وَتَلَهُّفٍ وَتَرْقُبٍ لمعرفة مصير أولئك الظَّالِمين: أَيْحَكُمُ عَلَيْهِم بِالْإِغْرَاقِ أم لا؟ ولذلك أُكِّدَ الكلام بـ (إِنَّ) لِتُرْزِيلِ ذاك التَّرَدُّدِ. وقد يُنَزَّلُ غير المُنْكَرِ مَنزِلَةَ المُنْكَرِ، وذلك إذا ظهر عليه شيءٌ من أَمارات الإنكار. وقد يُنَزَّلُ المُنْكَرِ منزلة غير المُنْكَرِ، وذلك للإيحاء بأنَّ إنكاره لا قيمة له، ولا اعتداد به.^٤

ومَّا سبق تَبَيَّنَ لنا أَنَّ علماء البلاغة في تناولهم مُراعاة مُقْتَضَى الحال لم يَلْتَفِتُوا إِلَّا إلى حال المُخاطَب وحده، وأهملوا حال المُتكلِّم، وقد وقع بعضهم في افتراضات لحال المُخاطَب، وذلك لتخريج الأسلوب وَفَقَّ تلك الأحوال المُفْتَرَضَةَ، على الرَّغم من أنه من غير الضَّروريِّ أن يكون سببُ التوكيد مُراعاة حال المُخاطَب، وقد لا يكون هناك مخاطَب في الأصل، فقد يَرِدُ أسلوب التوكيد مُراعياً حال

^١ - الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله، ت(٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ٨/٤، ٩.

^٢ - سورة المؤمنون، ٢٧.

^٣ - سورة المؤمنون، ٢٧/.

^٤ - ينظر: السبكي، بهاء الدين، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي، (٧٧٣هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م، ١/١٢٣. والقزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ١/٧٢ - ٧٥.



المتكلم أكثر من مُراعاه حال المُخاطب، كما سيمرُّ معنا، وهو الأمر الذي غفَّل عنه أكثر علماء البلاغة.

لا نبعد عن الحقيقة إن قلنا: إنَّ حال المتكلم تمثّل الأساس الأوّل الذي تتحقّق به المُطابفة، وقد استطاع بعض الباحثين المُحدّثين أن يهتدي إلى فكرة عدم اهتمام القُدّامي من علماء البلاغة بحال المتكلم^١، لكنّ بعض المُفسّرين للقرآن الكريم من البلاغيّين فطِنَ إلى ذلك، فخصَّ مُراعاه حال المتكلم في كتبه، ويقف على رأس أولئك المُفسّرين الإمامان الرَّمَحشريُّ والإمام الطِّيبيُّ^٢.

^١ - ينظر: أمين الخولي، فن القول، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٢٠١.



ثالثاً: نماذج من مُطابِقة الكلام لحال المتكلم في القرآن الكريم

وردت آيات كثيرة في القرآن الكريم رُوعي فيها حال المُتكلم، وسنعرض بعض تلك الآيات،

الآية الكريمة الأولى:

قول الله تعالى على لسان مريم، عليها السّلام، بعد أن بشرها جبريل، عليه السّلام، بغلامٍ رُكيٍّ: "أَنْنِي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَمَ يَمْسَسُنِي بِشَرٍّ وَلَمْ أَكْ بَعِيًّا"^١، وهي في قولها: "أَلنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ" مُتَعَجِّبَةٌ مُنْدهِشَةٌ، وهي العَفِيفَةُ الطَّاهِرَةُ غَيْرُ المتزوّجة!، قال الطَّبِيبِيُّ: "كأنّها من فَرَطَ تَعَجُّبُهَا ونهاية استبعادها نَبَذَتْ الوصف وَرَاءَهَا ظَهْرِيًّا، وَأَتَتْ بالموصوف، وأخذت في تقرير نَفِيهِ على أبلغ وجه، أي: ما أبعَدَ وُجُودَ هذا الموصوف مع هذه الموانع، بلّة الوصف!، وهو قريب من الأسلوب الحكيم، ولَمَّا كان الاهتمام بشأن النَّفْيِ في الثَّانِي أتمَّ آتْرَتَهُ، كَأَنَّ الإيذَانَ بَأَنَّ انْتِفَاءَ المُجُور لَازِمٌ لها، وبعيدٌ أن تَتَّصِفَ بِمَا يَخَالِفُ العِفَّةَ؛ لِأَنَّهَا كانت من بيت العِفَّةِ وَمَعْدِنِ الطَّهَارَةِ، أَلَا ترى إلى قولهم: ﴿يَا أُخْتِ هَارُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ امْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَعِيًّا﴾^٢؟ وبهذا ظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّ هَارُونَ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا أَخًا لها هو القول "^٣.
واضحٌ أَنَّ الطَّبِيبِيَّ، في تحليله أسلوب الآية الكريمة، بيّن أن مراعاة حال المُتكلم هو الغاية الأولى، فقد جعل تلك المُراعاة جزءاً من المَقَام الذي يربط بينه وبين النّظم القرآنيّ ربطاً واضحاً.

الآية الكريمة الثانية:

قوله تعالى حكايةً على لسان امرأة عمران، بعد أن نَذَرَتْ ما في بطنها مُحَرَّرًا، مُظْهِرَةً حُرْحُومًا وَحَسْرَةً: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذَرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^٤
وقد علّق الرَّحْمَشِيُّ على قول امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ﴾ فقال: "فإن قُلْتَ: فَلِمَ قالت: إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ؟ وما أَرَادَتْ إلى هذا القول؟ قُلْتُ: قالته تحسُّراً على ما رَأَتْ من خَيْبَةِ رَجَائِهَا وَعَكْسِ تَقْدِيرِهَا، فَتَحَزَّنَتْ إلى رَهْمَا؛ لِأَنَّهَا كانت ترجو وتقدِّرُ أن تَلِدَ ذَكَرًا، ولذلك نذرتُه مُحَرَّرًا لِلسَّادَةِ. وَلِتَكَلِّمَهَا بذلك على وجه التَّحَسُّرِ والتَّحَزُّنِ قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾^٥ تعظيماً

^١ - سورة مريم، ٢٠.

^٢ - سورة مريم، ٢٨.

^٣ - الطَّبِيبِي، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطَّبِيبِي، (ت ٧٤٣ هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطَّبِيبِي على الكشاف)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج القسم الدراسي: د. جميل بني عطا المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١، ١٣، ٢٠١٣م، ٩/ ٥٩١.

^٤ - سورة آل عمران، ٣٦.

^٥ - سورة آل عمران، ٣٦.



لموضوعها وتجهيلاً لها بقدر ما وهب لها منه، ومعناه: والله أعلم بالشئ الذي وضعت، وما علق به من عظام الأمور وأن يجعله وولده آية للعالمين، وهي جاهلة بذلك لا تعلم منه شيئاً؛ فلذلك تحسرت^١.
وقال ابن عطية: "وقولها: (ربّ إني وضعتها أنثى) لفظ خبر في ضمّنه التحسّر والتلهّف، وبين الله ذلك بقوله: (والله أعلم بما وضعت) ... وإنما تلهّفت؛ لأنهم كانوا لا يجرون الإنثى لخدمة الكنائس ولا يجوز ذلك عندهم، وكانت قد رجحت أن يكون ما في بطنها ذكراً، فلما وضعت أنثى تلهّفت على فوّت الأمل، وأفزعها أن ندرت ما لا يجوز ندره"^٢.

وقال محمد الطاهر بن عاشور - رحمه الله - مشيراً إلى بُعد نفسي اكتنف امرأة عمران: "وتأكيد الخبر (إنّ) مُراعاة لأصل الخبرية تحقيقاً لكون المولود أنثى، إذ هو بوقوعه على خلاف المترقب لها كان بحيث تشك في كونه أنثى، وتخطب نفسها بنفسها بطريق التأكيد، فلذا أكدته، ثمّ لما استعملت هذا الخبر في الإنشاء استعملته برؤيته على طريقة المجرى المرسل، ومعلوم أنّ المركب يكون مجازاً بمجموعه لا بأجزائه ومفرداته، وهذا التركيب، بما اشتمل عليه من الخصوصيات، يخفي ما تضمنته كلامها في لغتها من المعاني: وهى الرّوعة والكراهية لولادتها أنثى، ومحاولتها مغالطة نفسها في الإذعان لهذا الحكم ثمّ تحقيقها ذلك لنفسها وتطمينها بها، ثمّ التنقل إلى التحسّر على ذلك، فلذلك أودع حكاية كلامها خصوصيات من العربية تعبّر عن معانٍ كثيرة فصّدها في مناجاتها بلغتها"^٣.

الآية الكريمة الثالثة:

قوله تعالى حكاية على لسان زكريّا، عليه السّلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾^٤.
فالغرض البلاغي للخبر في قول زكريّا إنّما هو الاسترحام من الله سبحانه وتعالى بدليل أنّه قد تقدّم في السّن، وقد ظهرت أمارات ذلك التقدّم (الشيب)، ولا ولد له من بعده يرثه العلم والنّبوة، وهذا يعني أنّ الكلام الخبري هنا قد جاء مراعاةً لحال المتكلم لا حال المخاطب، ذلك أنّه لم يخاطب من يجهل حاله.

قال الزمخشري: "وإنّما ذكر العظم؛ لأنّه عمود البدن، وبه قوامه، وهو أصل بناءه، فإذا وهنّ تداعى وتساقطت قوّته، ولأنّه أشد ما فيه وأصلبّه، فإذا وهنّ كان ما وراءه أو هنّ، ووحدّه؛ لأنّ الواحد هو الدال على معنى الجنسيّة، وقصده إلى هذا الجنس الذي هو العمود والقوام وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن،

^١ - الزمخشري، الكشاف، ٣٥٦/١.

^٢ - ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ١/٤٢٤، ٤٢٥.

^٣ - ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ، ٣/٢٣٢، ٢٣٣.

^٤ - سورة مريم، ٤.



ولو جَمَعَ لكان قَصْداً إلى معنَى آخر، وهو أَنَّهُ لم يَهُنْ منه بعضُ عظامه، ولكن كُلُّها^١.
وعَلَّق الطَّيْبِيُّ على كَلام الزَّمخَشَرِيِّ فقال: "المقصود من الإيراد في هذا المقام إظهار الضَّعْفِ في
البدن وإبداء تساقطِ القوي، أَلَا تَرَى إلى أداة الحَصْرِ في قوله: (وإِنَّمَا ذَكَرَ العَظْمَ؛ لأنَّهُ عمود البدن، وبه
قَوَائمه)"^٢.

وقد وَضَّحَ محمد الطَّاهِر بن عاشور العَرَضَ البلاغيَّ من هذا الخبر فقال: "والحَبْرَانِ من قوله:
﴿وَهِنَّ العَظْمُ مِنِّي وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ مُسْتَعْمِلَانِ بِحَازٍ في لازم الإخبار، وهو الاسترحام لحاله؛ لأنَّ
المُخَبَّرَ - بفتح الباء - عالمٌ بما تَضَمَّنَهُ الحَبْرَانِ"^٣.

والغرض البلاغيُّ من الكلام الخبريُّ قول زكريَّا: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ هو التَّوَسُّلُ
برحمة الله السَّابِقَةِ المُتَجَدِّدَةِ التي لا تنقطع عن عباده الصَّالحين.

قال محمود سُكْرِي الألوَسِيُّ: "وهذا تَوَسُّلٌ منه - عليه السَّلام - بما سَلَفَ منه تَعَالَى مِن
الاستجابة عند كلِّ دعوةٍ تُرْتَمَّهيدٌ ما يَسْتَدْعِي الرَّحْمَةَ من كِبَرِ السِّنِّ وَضَعْفِ الحَالِ؛ فَإِنَّهُ تَعَالَى بعد ما
عَوَّدَ عبده الإجابة دهرًا طويلًا لا يكاد يُحْيِيهِ أَبَدًا لا سِيَّما عند اضطراره وشِدَّةِ افتقاره، وفي هذا التَّوَسُّلِ
من الإشارة إلى عِظَمِ كَرَمِ الله عَزَّ وَجَلَّ ما فيه"^٤.

الآية الكريمة الرَّابِعَة

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (٣) مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ (٤) إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ
نَسْتَعِينُ (٥)﴾^٥

استطاع الإمام الطَّيْبِيُّ أن يَقِفَ في سورة الفاتحة على السَّرِّ البلاغيِّ في الالتفات من الغائب إلى
المخاطب مُراعاةً لحال المتكلم وأن يربط بين نَظْمِ السُّورَةِ والمقام الواردة فيه فقال ناقلًا كلام ابن جِئِي:
" قال ابن جِئِي: (إِنَّمَا تَرَكَ العَيْبَةَ إلى الخطاب؛ لأنَّ الحمد دون العبادة، أَلَا تَرَكَ تَحْمَدُ نَظِيرَكَ ولا تعبده،
ولمَّا صار إلى العبادة التي هي أَفْصَى أَمَدِ الطَّاعَةِ قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إصرًا بها، وتَقَرُّبًا منه)^٦.

^١ - الزمخشري، الكشاف، ٤ / ٣.

^٢ - الطيبي، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب، ٥٦٤ / ٩.

^٣ - ابن عاشور، التحرير والتنوير، ٦٤ / ١٦.

^٤ - الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم
والسبع المثاني، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ، ٣٨١ / ٨.

^٥ - سورة الفاتحة، ١ - ٥.

^٦ - ينظر قول ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) في: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح
علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د. ط،
١٩٩٤م، ١ / ١٤٥، ١٤٦.



ومن هنا ندرك أنّ لالتفات في هذه الآيات من مقام العيّبة إلى مقام الخطاب سرّاً هو مراعاة حال المتكلّم، إذ يتناسب هذا الالتفات مع حالة العبد التي تجددت، وهو بين يدي بارئه وسيّده، يستشعر ربوبيّته ونعمة رحمته السّابغة وعظمة ملكه في الدّنيا والآخرة، وهذا الشّعور قد ولّد في نفس العبد رغبةً في الإقرار بخالص عبوديته لله وافتقاره لِمَوْلَاهُ في كلّ تقلُّباته، فلا مُعِينَ ولا سَنَدَ حَقِيقِيٍّ إِلَّا اللهُ وحده، جَلَّ في عِلاهِ.

وقد بيّن الزّمخشرى أنّ وراء ذلك الالتفات مراعاةً حال المتكلّم فقال: "ومّا اختصّ به هذا الموضوع أنّه لَمَّا ذَكَرَ الحَقِيقَةَ بِالْحَمْدِ، وَأُجْرِيَ عَلَيْهِ تِلْكَ الصِّفَاتِ العِظَامِ، تَعَلَّقَ العِلْمُ بِمَعْلُومٍ عَظِيمِ الشَّانِ، حَقِيقِيٍّ بِالثَّنَاءِ، وَغَايَةِ الخُضُوعِ، وَالاسْتِعَانَةِ فِي المِهْمَاتِ فَخُوطِبَ ذَلِكَ المَعْلُومُ المُتَمَيِّزُ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، فَقِيلَ: إِيَّاكَ يَا مَنْ هَذِهِ صِفَاتُهُ نَخِصُّ بِالعِبَادَةِ وَالاسْتِعَانَةِ، لَا نَعْبُدُ غَيْرَكَ، وَلَا نَسْتَعِينُهُ، لِيَكُونَ الخِطَابُ أَدَلَّ عَلَى أَنَّ العِبَادَةَ لَهُ لِذَلِكَ التَّمْيِيزِ الَّذِي لَا تَحِقُّ العِبَادَةُ إِلَّا بِهِ"^(٧).

ومن خلال عرضنا السّابق يظهر جليّاً أنّ بعض المفسّرين للقرآن الكريم من مثل الزّمخشرى

^٧ - الزّمخشرى، الكشاف ١/٤١.



والطَّبَّيِّ وَالْأَلُوسِيِّ وَمحمد الطَّاهِر بن عاشور قد أَوْلُوا مُراعاة مُقتَضَى حال المتكلم عناية واضحة من خلال تطبيقاتهم البلاغية على آيات من القرآن الكريم، وذلك من خلال مُصنَّفاتهم التي تركوها لنا.

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

١. إبراهيم الخولي، مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث، دار البصائر، ط ١، ٢٠٠٧ م.
٢. ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د. ط، ١٩٩٤ م.
٣. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ هـ)، التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.
٤. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٢ هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تح عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ.
٥. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (ت ١٢٧٠ هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تح علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
٦. أمين الخولي، فن القول، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٩٦ م.
٧. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٣٥٦ هـ)، البيان والتبيين، تح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧، ١٩٩٨ م.
٨. جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، الإيضاح في علوم البلاغة، تح د. محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل، بيروت، ط ٣، ١٩٩٣ م.
٩. د. حسن طبل، دراسات في علمي المعاني والبديع، دار الزهراء، د.ت.
١٠. د. شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط ٩، د.ت.
١١. د. عبد الحميد هندراوي، جماليات سورة البقرة، مطبعة مصر، ط ١، ٢٠٠١ م.



١٢. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد جار الله (ت ٥٣٨هـ) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
١٣. السبكي، بهاء الدين، أبو حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي (ت ٧٧٣هـ)، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تح الدكتور عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣ م.
١٤. السَّكَّاكِي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر (ت ٦٢٦هـ)، مفتاح العلوم، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العمية، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧ م.
١٥. الطيبي، شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج القسم الدراسي: د. جميل بني عطا المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط ١، ٢٠١٣ م.
١٦. يوسف بن عبد الله بن محمد العليوي، رعاية حال المخاطب في أحاديث الصحيحين (دراسة بلاغية تحليلية)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، رسالة دكتوراه، الرياض، ١٤٢٩هـ.



هذا الكتاب منشور في

شبكة الألوكة

www.alukah.net